



الالتزام بمواعيد الانتخابات مشروط بتعديل تشريعي وإقرار الموازنة قبل نهاية العام

مجلس المفوضية في أول حوار موسّع مع

■ ستقوم بتدريب 300 ألف شخص لاستخدام 59 ألف جهاز إلكتروني
■ التحضيرات اللوجستية بحاجة لمنحها 296 مليار دينار



□ بغداد / محمد صباح

لوحّت مفوضية الانتخابات باعتماد قوانين الانتخابات النافذة، ما لم يشرع مجلس النواب تعديلاته على قانوني الاقتراع البرلماني والمحلي، وإقرار الموازنة قبل منتصف الشهر المقبل.

وتحتج مفوضية الانتخابات الى 296 مليار دينار لإكمال تحضيراتها اللوجستية التي سيشارك فيها 300 ألف موظف يتم تدريبهم لاستخدام 59 ألف جهاز إلكتروني، تدخل الخدمة لأول مرة في العراق.

وحذرت مفوضية الانتخابات، الأسبوع الماضي، من أن عدم إقرار الموازنة قبل نهاية العام الحالي، سيحول دون تمكنها من إجراء الانتخابات، التي تحتاج إلى تحضيرات لوجستية قبل المواعيد المحددة بستة أشهر.

ويقول معن الهيتاوي، رئيس مجلس مفوضية الانتخابات، في لقاء مع (المدى) أمس، إن "التوقيتات التي أعلنت عنها الحكومة لإجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية، في منتصف شهر أيار المقبل، هي مواعيد دستورية تتطلب توفير الأموال المناسبة وتشريع قانوني انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان".

وأضاف الهيتاوي "على مجلس النواب إقرار قانون الموازنة الاتحادية قبل العشرين من شهر كانون الأول، من أجل تحويل الأموال، التي نحتاجها كمفوضية، لإتمام جاهزيتنا والالتزام بالتوقيتات التي حددتها الحكومة".

وكان مجلس الوزراء قد حدد، في تشرين الأول الماضي، موعد الانتخابات البرلمانية في منتصف أيار المقبل، وأكد التزامه بتنفيذ الأجزاء والأجزاء لإجراء الانتخابات، وإعادة النازحين إلى مناطقهم وأن يكون التصويت إلكترونيًا.

وعن المبلغ المطلوب رسده لكي تتمكن المفوضية من الإنفاذ بالزاماتها، يقول رئيس مجلس المفوضين إن "الحكومة أدرجت ضمن قانون الموازنة المبالغ التي نحتاجها والتي تقدر بـ 296 مليار دينار لتغطية الحثث الانتخابيين، المحلي

معن الهيتاوي
رئيس مجلس
المفوضين خلال
مؤتمر سابق

وعددها عشرة آلاف منتصف الشهر المقبل. أما الدفعة الثانية والأخيرة فستصل منتصف شهر شباط المقبل.

وأكدت مفوضية الانتخابات ل(المدى) مطلع العام الجاري، عزمها استنساخ التجربة الكورية الجنوبية في إدارة الانتخابات. وكشفت النقاب عن تعاقدها على شراء 59 ألف جهاز بهدف التحول إلى "التصويت الإلكتروني"، وتسريع فرز الأصوات وإعلان النتائج خلال فترة وجيزة. ويقول الهيتاوي إن "المفوضية ستشروع الشهر المقبل، بتدريب الكوادر لإدارة هذه الأجهزة الإلكترونية"، مشيرًا إلى أن عدد المتدربين على 54 ألف محطة اقتراع، يتراوح بين 250 ألفاً إلى 300 ألف. وحول الخطط البديلة لتلافي تأخر المخصصات المالية، يؤكد رئيس مجلس المفوضية أنها "انفتحت مع الحكومة مؤخرًا على منحها موازنة طوارئ أو سلف، في حال لم يقر البرلمان الموازنة الاتحادية في المواعيد المحددة قبل منتصف شهر كانون الأول المقبل".

وفي السياق ذاته، يؤكد رياض البدران، مدير الدائرة الانتخابية "ضرورة إقرار الموازنة الاتحادية وفق المدة التي حددتها المفوضية سعياً لإكمال جميع الاستعدادات اللوجستية التي تحتاجها العملية الانتخابية".

وأوضح البدران، في حديث مع (المدى) أمس، إن "مفوضية الانتخابات لديها التزامات دولية وتعاقبات على مفردات العملية الانتخابية مثل ورق الاقتراع والحبر الانتخابي، وملامح تجهيز أخرى تتعلق بجهاز مسرّع النتائج على مستوى المحطة".

ويضيف مسؤول الدائرة الانتخابية أن "الجهاز الإلكتروني مسرّع النتائج سيكون في جميع المحافظات بما فيها الغربية، وسيكون في كل المحطات والمراكز الانتخابية دون استثناء".

منذًا بتعاقد المفوضية على شراء 59,900 ألف جهاز لتسريع فرز نتائج الانتخابات. وبين البدران أن "الأجهزة الإلكترونية ستوزع على 54,052 ألف محطة انتخابية، أما المتبقي من الأجهزة المسرعة للنتائج فستخصص لتدريب الكوادر والاحتياط".

ويبلغت الهيتاوي إلى تسلم العراق 28 الف جهاز مسرّع للنتائج، مؤكداً ان المتبقي من هذه الأجهزة 20 الف جهاز فقط، وستصل الدفعة الأولى منها مليون ناخب في عموم العراق.

ويؤكد رئيس مفوضية الانتخابات ان "استعدادات خوض الاقتراع المقبل باتت جاهزة بعد إكمال الأمور اللوجستية المتعلقة بأجهزة التحقق

والقانونية قبل فترة وجيزة ركز على تشريع هذين القانونين والموازنة العامة، مؤكداً أن اللجنتين المذكورتين تعهدتا بإقرار التشريعات المطلوبة قريباً.

والتدابير، في منتصف أيار المقبل". وكشف المسؤول الرفيع في المفوضية عن قيامها بمفاتيحة هيئة رئاسة مجلس النواب واللجنتين المالية والقانونية "للتعجيل بتشريع قانوني انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان في مدة لا تتجاوز منتصف شهر كانون الأول المقبل".

وأردف بالقول "في حال عدم تشريع هذين القانونين، فإن المفوضية ستعمل وفق القانونين النافذين".

وتابع الهيتاوي "أمام مجلس النواب للالتزام من تعديل هذين القانونين، مهلة لا تتجاوز 15/12/17 لنتمكّن من تحديد ورقة الاقتراع وعدد المقاعد".

وطالب رئيس مجلس المفوضية البرلمان "بإخطار مفوضية الانتخابات بكتاب رسمي أو بقرار نيابي، في حال عدم تمكنه من إقرار التعديلات على القانونين في التوقيتات التي حددت".

وتحدث الهيتاوي عن اجتماعات عقدها مجلس المفوضين مع اللجنتين المالية

ممثلو التركمان يشكون تهميشهم في المفوضية

وكان رمزي كوبرلو أعرب، في وقت سابق من الشهر الحالي، اعتراضه على آلية تجديد العقود لموظفي مراكز الانتخابات. وأشار إلى ان اللجنة اقترحت توزيع الموظفين على مناطق مغلقة مكون واحد واخرى مختلطة من مكونات كركوك، علماً ان ذلك لا يتوافق مع مبدأ الإدارة المشتركة التي اتفق عليها الجميع.

وأكد السياسي التركماني ان "جميع التجارب التي أجريت في كركوك فشلت وان الحل الأمثل والانسب لضمان حقوق جميع المكونات هو الاعتماد على توزيع نسبة 32٪، مؤكداً ان "هيكلة مفوضية انتخابات مكتب كركوك فاقدة للتوازن أصلاً".

المراكز الانتخابية حسب المناطق". وأضاف كوبرلو ان "حقوق المكونات التركماني قد همشت بأساليب تعسفية في السابق تحت اسم التوزيع حسب الاستحقاقات الانتخابية، واليوم ومع الأسف يعاد التهميش بمسمايات أخرى وهي التوزيع على المناطق".

وقال أحمد رمزي كوبرلو، رئيس الدائرة الانتخابية في الجبهة التركمانية، إن "أحزاب توركمسناييلي وقرار والجبهة التركمانية تعلن رفضها الآلية التي اعتمدت عليها اللجنة المشكلة من قبل المكتب الوطني للمفوضية العليا المشرفة على تجديد عقود موظفي

رفضت ثلاثة احزاب تركمانية، أمس السبت، الآلية التي اعتمدها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتجديد عقود موظفيها، مشيرة الى ان الآلية المعتمدة أسهمت في تهميش حقوق المكونات التركمانية.

والمفوضية العليا المشرفة على تجديد عقود موظفي

وكان رمزي كوبرلو أعرب، في وقت سابق من الشهر الحالي، اعتراضه على آلية تجديد العقود لموظفي مراكز الانتخابات. وأشار إلى ان اللجنة اقترحت توزيع الموظفين على مناطق مغلقة مكون واحد واخرى مختلطة من مكونات كركوك، علماً ان ذلك لا يتوافق مع مبدأ الإدارة المشتركة التي اتفق عليها الجميع.

وأكد السياسي التركماني ان "جميع التجارب التي أجريت في كركوك فشلت وان الحل الأمثل والانسب لضمان حقوق جميع المكونات هو الاعتماد على توزيع نسبة 32٪، مؤكداً ان "هيكلة مفوضية انتخابات مكتب كركوك فاقدة للتوازن أصلاً".

المراكز الانتخابية حسب المناطق". وأضاف كوبرلو ان "حقوق المكونات التركماني قد همشت بأساليب تعسفية في السابق تحت اسم التوزيع حسب الاستحقاقات الانتخابية، واليوم ومع الأسف يعاد التهميش بمسمايات أخرى وهي التوزيع على المناطق".

وقال أحمد رمزي كوبرلو، رئيس الدائرة الانتخابية في الجبهة التركمانية، إن "أحزاب توركمسناييلي وقرار والجبهة التركمانية تعلن رفضها الآلية التي اعتمدت عليها اللجنة المشكلة من قبل المكتب الوطني للمفوضية العليا المشرفة على تجديد عقود موظفي

رفضت ثلاثة احزاب تركمانية، أمس السبت، الآلية التي اعتمدها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتجديد عقود موظفيها، مشيرة الى ان الآلية المعتمدة أسهمت في تهميش حقوق المكونات التركمانية.

والمفوضية العليا المشرفة على تجديد عقود موظفي

والمفوضية العليا المشرفة على تجديد عقود موظفي